

---

الحملة الوطنية في لبنان حول  
حق المرأة اللبنانية بمنح جنسيتها إلى عائلتها

# جنسيتي حقي ولأسرتي

تقرير موجز حول  
حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" في لبنان  
تشرين الثاني/ نوفمبر 2005

### مقدمة عامة

"لا حقوق دون مواطنة، ولا مواطنة حقة دون جنسية"

يُعد الإنكار القانوني لحق المرأة اللبنانية في منح جنسيتها إلى أبنائها وزوجها مسألة حرجة وأساسية لم تنل قسطاً عادلاً من النشاط عند مستوى المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والسياسة في لبنان.

فعلى خلاف ما ورد في الدستور اللبناني والذي يكفل حقوقاً متساوية للمواطنين النساء والرجال، جاءت القوانين اللبنانية لتجحف بحق النساء وتكرهن بحقهن بمنح الجنسية لعائلاتهن، مكرسةً بذلك مبدأ التمييز ضد المرأة وإنعدام المساواة بين الجنسين، ولم يكتفي القانون بحجب هذا الحق عن المرأة، بل وبمنعها من ممارسة مواظنتها كلبانية على أراضي وطنها، فبمجرد أن تتزوج من رجل غير لبناني، سرعان ما تنسب ملفاتها إلى زوجها، وبالتالي تمنع زوجها وأولادها من ممارسة أي حق من جملة الحقوق الأساسية التي نصت عليها شرعة حقوق الإنسان.

"ماذا لو كان رجلاً أجنبياً ينتمي إلى دولة سياستها معادية للبنان!

"ماذا لو نقل الزوج الجنسية إلى أبنائه من زواجه الأخرى!

"ماذا لو أعطيت الجنسية اللبنانية إلى رجل لا يفقه العربية؟!"

هذه فقط بعض الحجج والأسباب الظاهرة التي يحاجج بها السياسيون اللبنانيون لعدم إعطاء المرأة اللبنانية حق منح جنسيتها إلى زوجها وأولادها. وهناك بعض الأسباب الضمنية والخفية التي لا يجاهرون بها، كقضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وحقهم في العودة والحرص السياسي على الحفاظ على التوازنات الديمغرافية بين الطوائف. ولكن هل تعد مسألة الحفاظ على العروبة وعدم إختلال الكثافة السكانية أو الثقل الطائفي حكراً على الرجال؟ كيف ذلك وله الحق بمنح جنسيته اللبنانية لزوجته التي قد تكون غير عربية ولأولاده؟

إنطلاقاً من خصوصية الأوضاع هذه في لبنان، ترى مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي والهيئات الأهلية المعنية بقضايا وشؤون النساء في لبنان أن تأكيد حق المرأة اللبنانية بمنح الجنسية هي الخطوة الأولى في طريق تأكيد حصولها على كافة الحقوق المنصوص عليها في شرعة حقوق الإنسان.

لذلك، إتفقت هذه الهيئات الأهلية على إطلاق حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" في مرحلتها الثانية في لبنان لتتطال جانب الوعي والرأي العام، وللضغط والتأثير على السياسات باتجاه تعديل القوانين وإقرار حق النساء بممارسة مواظنية كاملة ومنح الجنسية إلى الزوج والأولاد.

تأتي هذه المرحلة إستكمالاً للمرحلة الأولى التي إستمرت منذ عام 2002 – 2004 والتي ركزت على إعداد تقرير وطني في لبنان يتناول التطورات الهامة المسجلة على مستوى قضايا النساء والجنود من مختلف جوانبها.

السياق القانوني: لم تسجل أية تطورات ملحوظة في السياق الإجمالي في لبنان، حيث بقي الإطار القانوني على حاله ولم يتم إدخال أي تغيير على قانون الجنسية ولم تسجل أي مبادرة لتعديله. ولم تقدم الحكومة ولا البرلمان أي اقتراح في هذا الصدد. ورغم بقاء الإطار القانوني على حاله، لا بد من التنويه بالإجراء الإداري الذي إتخذه الأمن العام لتسهيل الأمور على الأولاد المتحدرين من أم لبنانية. فالتحسين الذي أدخله هذا الإجراء يكمن في منح "رخصة إقامة دائمة (ثلاث سنوات)، مجانية وقابلة للتجديد" إلى الأولاد المتحدرين من أم لبنانية. ولكن، تجدر الإشارة إلى أنّ الأمن العام يخلط ما بين مفردة "دائمة" و"على المدى الطويل" حيث يتم إصدار تلك الرخص لثلاث سنوات فقط لا غير... وتستفيد المرأة المتزوجة من لبناني من هذه الخدمة، ولكن تلك ليست الحال بالنسبة إلى الرجل المتزوج من لبنانية (الملحق: "الأمن العام – رخص الإقامة الدائمة الجديدة"، لوربان لو جور L'Orient-Le-Jour، 2003/06/26).

الدراسة الإحصائية: أضاعت الدراسة الإحصائية على عدم دقة الإحصائيات حول عدد حالات الزواج بين لبنانية وأجنبي (غير لبناني) في لبنان.

يقدر عدد النساء المتزوجات من غير لبنانيين، في لبنان وحده بـ 1375، 57% منهن متزوجات من عراقيي الجنسية، 14.3% من مصريين، 11% من أردنيين، 5.1% من فرنسيين، 2.1% من بريطانيين، 2.1% من سوريين، 1.8%

---

الحملة الوطنية في لبنان حول  
حق المرأة اللبنانية بمنح جنسيتها إلى عائلتها

من إيرانيين، 1.6% من أمريكيين، 1.3% من تركيين، و1.2% من كنديين، و1.2% من ألمانين، **و فقط 1.1%**  
**متزوجات من فلسطينيين.**

لمزيد من المعلومات حول هذه الدراسات الرجاء زيارة الموقع التالي: [http://www.iris-  
lebanon.org/inner/Gender%20and%20nationality%20regional%20report%20-  
%20final.Ar.pdf](http://www.iris-lebanon.org/inner/Gender%20and%20nationality%20regional%20report%20-%20final.Ar.pdf)

## الحملة الوطنية في لبنان "جنسيتي حق لي ولأسرتي"

بناءً على اللقاء الإقليمي الثاني الذي عقد في بيروت بين 24 - 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، حيث عرضت البلدان المشاركة في الدراسة لكافة التطورات الحاصلة في كل منها حول موضوع الجنسية، بالإضافة إلى مراجعة الدراسة الإقليمية من أجل وضع خطة استراتيجية للمنطقة (البلدان المشاركة) بشكل عام، ولكل بلد على حدى حسب حاجاته والخطوات التي تم إنجازها حتى اليوم، وبغية البدء بوضع إستراتيجية العمل للمرحلة الثانية من الحملة في لبنان، تم العمل - بمبادرة من مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي - على طرح موضوع حملة الجنسية على الجمعيات والهيئات الأهلية المعنية بشؤون وقضايا النساء في لبنان حيث حصد هذا الأمر صدى إيجابي، تم الإتفاق من بعده على البدء بصياغة الخطوات العملية لإطلاق الحملة.

### أهداف الحملة الوطنية

**الهدف العام: تعديل القوانين اللبنانية التي تحول دون إعطاء حق المرأة اللبنانية بمنح الجنسية.**  
- المناداة من أجل حقوق متساوية للنساء في الجنسية والمواطنة الكاملة.  
- توعية الجمهور ووسائل الإعلام على حجم وتبعات انعدام المساواة بين الجنسين والمكرّس في التشريعات الرئيسية، والحاجة إلى تعديل قوانين الجنسية في لبنان.  
- حشد الدعم العالمي والإقليمي لحق المرأة العربية بالجنسية، وإقامة الشراكات بين المنظمات النسائية غير الحكومية وبين البرلمانيين.

### أسس وإرتكازات الحملة

1. الدستور اللبناني:  
نصت المادة 7 من الدستور حرفياً على أن اللبنانيين/ات سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون فرق بينهم،
2. الموثيق والماهدات الدولية والاتفاقيات، وخاصة إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

### شركاء حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" في منطقتي المشرق/المغرب

جمعية ملتقى تنمية المرأة - مصر  
الهيئة الوطنية الأردنية للمرأة - الأردن  
رابطة النساء السوريات - سوريا  
الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب - المغرب  
جمعية المرأة البحرينية - البحرين  
CIDDEF - الجزائر  
مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي - لبنان

### شركاء حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" في لبنان

سعت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي إلى توسيع رقعة التشبيك بين الجمعيات والهيئات الأهلية المعنية بقضايا النساء في لبنان للمنادة بضرورة الحشد لهذا الحق، وسرعان ما إنضمت العديد من الجمعيات والهيئات الأهلية والأفراد والشهادات إلى لواء الحملة، لتشارك الجهود وتصب بإتجاه تعديل القوانين وتحقيق المطالب.

#### اللجنة التنظيمية:

الشبكة النسائية اللبنانية  
اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة

التجمع النسائي الديمقراطي  
رابطة المرأة العاملة في لبنان  
الهيئة الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة  
مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي  
منظمة كفي عنف وإستغلال  
المجلس النسائي اللبناني

## إطلاق حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي

تفتت الهيئات الأهلية المعنية بقضايا النساء في لبنان عقد مؤتمراً صحافياً لإطلاق حملة <<جنسيتي حق لي ولأسرتي>> يوم الثلاثاء الموافق لـ 8 تشرين الثاني/نوفمبر، (ملحق 1) على أن يكون أول نشاط لإطلاق الحملة من خلاله هو ماراثون بيروت الدولي 2005.

تمت الإشارة في المؤتمر الصحفي إلى خلفية الحملة وآلية إنطلاقها الأولى وكيف أن نتيجة تمييز قانون الجنسية في مصر بين الرجال والنساء جعل من الإسرائيلية التي يتزوجها المصري تحصل واولادها منه على الجنسية المصرية في حين ان المصرية ولو تزوجت أردنياً مثلاً لا يحصل اولادها او زوجها على الجنسية. كما تمت الإشارة الى أن الأمر تغير بشكل طفيف الآن في مصر، حيث أن المصرية بأستطاعتها منح الجنسية للأولاد دون الأب، وكذلك في الجزائر.

وختم القول ان المشكلة الحقيقية هي في عدم إمكانية الوقوف على حجم المشكلة الحقيقية. وهذا ما أدى إلى العمل على جمع الشهادات الحية للنساء من كل البلدان العربية، وأثر هذه المشكلة الكبيرة على حياتهن اليومية. ثم تم تقديم النشاط الأول للحملة في لبنان وهو المشاركة في ماراثون بيروت الدولي والمعرض والأنشطة المرافقة له والتي إستمرت من 8 الى 13 تشرين الثاني 2005 تحت شعار <<لنركض من أجل نساء لبنان، حق النساء المتزوجات من اجنبي بمنح جنسيتهم الى ازواجهن واولادهن>>.

## نشاطات حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" 2005

### ماراثون بيروت الدولي نوفمبر 2005

القرية الماراتونية:

شاركت حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي بفعاليات ماراثون بيروت الدولي 05 وبالأنشطة المرافقة له حيث تم الإشتراك في أنشطة القرية الماراتونية التي عقدت بين 8 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 وذلك بغية حشد الإهتمام ورفع الوعي حول موضوع المواطنة وقوانين الجنسية المجحفة بحق النساء في لبنان. تمثلت النشاطات الأساسية في إطار القرية الماراتونية بتوقيع عريضة مطلبية، وتوزيع بعض المنشورات حول الحملة وأهدافها، بالإضافة إلى تنظيم حلقتي نقاش لشهادات حية وذلك يومي الخميس الموافق لـ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 05 والسبت الموافق لـ 12 تشرين الثاني/نوفمبر.

هدفت هذه الحلقات النقاشية إلى الإضاءة على حجم المعاناة التي تعيشها اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين واولادهن على كافة الصعد الإجتماعية والسياسية والأمنية.

كانت غالبية النساء— والتي بلغ عددهن 3 في اليوم الأول، و8 في اليوم الثاني متزوجات من مصريين (6) ومن فرنسيين (2) وأردني (1) وجزائري (1) وسوري (كردبي) (1)، بالإضافة إلى مشاركة فتاة تدرس الحقوق في الجامعة اللبنانية من أب عراقي الجنسية، وآخر جنسية والده سورية. عبرت جميع الحالات في البدء عن شعور بالإطمئنان نتيجة وقوعها على جهات رسمية وهيئات داعمة تتبنى موضوع الحملة، حيث كانوا يشعرون في البدء أنهم في مجابهة غير متكافئة مع القوانين والأنظمة اللبنانية.

بعد أن عرضت كل إمراة شهادة ملخصة عن حالتها وحالة ابنائها وواقعهم المعيشي، تبين أن هناك العديد من الأرضيات المشتركة بينهم، إن لجهة عدم قدرة الأبناء على النفاذ إلى الحقوق الأساسية كاللتنظيم، والصحة والضمان،

## الحملة الوطنية في لبنان حول حق المرأة اللبنانية بمنح جنسيتها إلى عائلتها

والإستشفاء، أو لجهة الإجراءات الأمنية المحجفة والتي تتطلب تسوية إقامة سنوية للزوج والأولاد – والتي بغض النظر عن كلفتها قد تكون في أغلب الاحيان إن لم يكن في جميعها مثقلة على كاهل المعيشة – أو حتى لجهة عدم قدرة النساء بعد زواجهن من غير لبنانيين إلى النفاذ إلى حقوقهن كمواطنات لبنانيات، حيث أن أوراقهن قد تم نسبها إلى الزوج (الأجنبي)...

كان ثمة موافقة إجماعية بضرورة نقل النضال إلى ساحة الإعلام بكافة وسائله، وإجراء حوارات مع الأشخاص على التلفزيون والإذاعة وإستخدام ذلك كأدوات ضغط على التشريعات والقوانين.

وتم الإتفاق في خلاصة الجلسات على تشكيل مجموعة داعمة من الحالات بعد الحصول على كيفية الإتصال بهم/هن، ليتم ذلك فيهم فيما بعد أثناء الإتفاق على موعد صياغة إستراتيجية لنشاطات الحملة.

### الركض في الماراثون 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005:

إستطاعت اللجنة التنظيمية للحملة حشد ما يفوق على 400 مشارك ومشاركة للركض من أجل نساء لبنان، وتحديدًا من أجل حق المرأة اللبنانية بمنح جنسيتها إلى زوجها وأولادها.

بناءً عليه، وعند نقطة بداية الـ10 لكلم للمرح، إحتشد المشاركون/ات باللون البيج والذي يحمل شعار ولوغو الحملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي"، وبدأت مسيرتهم/هن التي لم تنتهي لدى الوصول إلى خط النهاية، بل ستستمر إلى تحقيق المطالب.

### صياغة مذكرة مطلية – نوفمبر 2005

عملت اللجنة التنظيمية على صياغة مذكرة مطلية تتضمن موجبات تشريع حق المرأة بمنح جنسيتها إلى زوجها وأولادها، وسقف المطالب في هذا الصدد. (ملحق 2)

### إصدار منشورات حول الحملة – أكتوبر 2005:

في سياق آلية رفع الوعي والتشديد حول الحملة ومبادئها، عملت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي – كمنسقة الحملة – على إصدار مجموعة من المنشورات. شملت هذه المنشورات بوستر A2، ومنشور تعليمي يتناول ملخص الحملة، والأطر التشريعية والقانونية للحملة في لبنان والدول العربية الأخرى وذلك باللغتين العربية والإنكليزية، بالإضافة إلى bookmark.

### تشكيل مجموعة ضغط و دعم

في إطار أنشطة التحضيرات لإطلاق الحملة، وأثناء فعاليات القرية الماراثونية، تم الحصول على عناوين ما يقارب الـ42 شخص (رجال ونساء) بين مؤيدين/ات أو حالات، وعلى 52 رأي على شكل إستثمارات ليتم العمل على تفرغها فيما بعد، والوقوف على إتجاهات ومواقف الرأي العام حول الحملة، بالإضافة إلى ما حوالي 100 شخص داعم للحملة عبر إضاءته للعريضة، على أن يتم توسيع رقعة المؤيدين/ات من خلال جهود الهيئات والجمعيات الشريكة.

### إصدار قرص مدمج يضم أهم نتائج المرحلة الأولى

تم العمل على إصدار قرص مدمج يضم أهم النتائج التقريرية في المرحلة الأولى والتي تضم:

1. الدراسة الإحصائية حول النساء العربيات وإنكار المواطنة – بحث حول النوع الإجتماعي والجنسية في لبنان. إعداد الأستاذ كمال فغالي.
2. لمحة شاملة عن القوانين المتعلقة بالجنسية وطرق منحها في كل من المغرب وتونس ومصر وسورية ولبنان. إعداد المحامي الأستاذ زياد بارود.
3. بحث حول قوانين الجنسية في لبنان- النساء العربيات وإنكار المواطنة
4. مقتطفات من الصحف والجرائد اللبنانية التي تناولت موضوع الجنسية.

### صحفة الكترونية

## الحملة الوطنية في لبنان حول حق المرأة اللبنانية بمنح جنسيتها إلى عائلتها

العمل على إعداد صفحة إلكترونية حول موضوع الجندر والجنسية يحتوي على أهم الإصدارات والتقارير والأخبار والتطورات حول موضوع حق منح النساء جنسيتهن لعائلاتهن في لبنان. لزيارة الصفحة الإلكترونية:

[www.crted.org/wrn](http://www.crted.org/wrn)

### التغطية الإعلامية

تحتضن حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" منذ إنطلاقها بتغطية إعلامية واسعة من قبل الصحف والجرائد اللبنانية (راجع الملحق 1)، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المرئي والمسموع من مثل تلفزيون "هي" - قناة المرأة العربية، وتلفزيون المنار، عدد من الإذاعات اللبنانية من مثل صوت لبنان وغيرها. وثمة إقتراحات من قبل بعض الجرائد والصحف بالبدء بإصدار تحقيقات وحلقات تتناول واقع النساء اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين، والإضاءة على واقعهم المعيشي والأسري.

### الخطوات اللاحقة

بعد إنطلاق الحملة ماراثونياً، إتفق أعضاء اللجنة التنظيمية من الهيئات الأهلية المعنية بقضايا النساء في لبنان بمتابعة وضع ملامح إستراتيجية الحملة، بحيث تصب هذه الخطوات والنشاطات في خدمة تحقيق الهدف المرجو منها. الخطوات الأساسية التي يجب تنفيذها في المرحلة اللاحقة:

1. توسيع رقعة اللقاءات التوعوية حول موضوع الجنسية وعدم قدرة النساء على منح جنسيتهن لعائلاتهن، لتطال شريحة الطلاب والطالبات في مختلف الجامعات اللبنانية.
2. الإستمرار بألية توقيع العريضة المطلوبة لتشكيل أداة ضغط وتأثير على السياسيين.
3. التشبيك مع النواب والوزراء الداعمين لموضوع الجنسية، والبحث حول إمكانية وجود إقتراح مشروع قانون حول الموضوع من قبل بعض أعضاء الجسم النيابي في لبنان.
4. زيادة التشبيك مع الشهادات والحالات التي تعاني من تداعيات عدم القدرة على منح الجنسية.
5. نقل حلقات نقاش الشهادات والحالات إلى وسائل الإعلام المختلفة وتحديداً المرئية منها.

### تقييم المرحلة السابقة

جاءت نتائج المرحلة الأولى لتشكيل ركيزة للحملة لجهة إصدار مجموعة تقارير محلية في سبعة بلدان هي لبنان وسوريا ومصر والمغرب وتونس واليمن والأردن إلى جانب التقرير الإقليمي، والتي ساهمت في تكوين أرضية أساسية أمنت المعرفة حول قضايا الجندر، المواطنة و الجنسية في دول المشرق/ المغرب العربيين. وقد تم العمل على تلك التقارير بناء على تقييم شركاء الحملة في المنطقة العربية حول:

- نقص في المعطيات المتوفرة عن كل بلد، بالإضافة إلى عدم توافر المعلومات المقارنة عن النصوص القانونية المنظمة لمسألة الجنسية. وقد اتضح إنطلاقاً من ذلك أن حملة المرافعة على المستوى العربي تتطلب توفير قاعدة معلومات وبيانات مقارنة؛
- نقص في المعلومات والبيانات عن الآثار التي قد يسببها تطبيق الإجراءات المعمول بها حالياً على الأطفال المنحدرين من زواج النساء العربيات برجال أجنبي لا يحملون نفس جنسياتهن، خصوصاً على مستوى الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية.

وفر العمل البحثي على مستوى كل البلدان معلومات وتحليل أساسية لفهم حجم المشكلة وتداعياتها خاصة على مستوى إنتهاك الحقوق الأساسية للنساء نتيجة حرمانهن من حق منح الجنسية. وكان ذلك قاعدة لإطلاق الحملات المحلية على مستوى كل بلد.